

سلاح المقاطعة الاقتصادية.. الجدوى والآفاق

عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة واحدة من الظواهر الإيجابية الخاصة بالمجتمع الأهلي في الدول العربية والإسلامية، وهي المقاطعة الاقتصادية للدول المعتدية على مقدرات ومقدسات الأمة الإسلامية، وتجيب الدراسة على سؤال رئيس هو: هل يمكن عمليًا طرح فكرة المقاطعة الاقتصادية لأي دولة، أم أن هذا الطرح دعائي ورمزي أكثر منه واقعي؟ وخاصة في ظل سيطرة النظام الرأسمالي الغربي على مقدرات الحياة الاقتصادية وعولمة مؤسسات هذا النظام حول العالم.

وقد تناولت الدراسة تعريف المقاطعة الاقتصادية، وأنواعها وأهدافها، ثم المبررات والاعتراضات على تفعيل دعوة المقاطعة الاقتصادية، وواقع ممارسة المقاطعة الاقتصادية، مسترشدة في ذلك بحالات من السيرة النبوية، والممارسة العربية في العصر الحديث، سواء من قبل الحكومات أو المجتمع الأهلي، ثم الممارسة الدولية في ضوء ما تعرّضت له دول عربية وإسلامية (نموذج العراق وإيران).

وخلصت الدراسة في هذا الجانب إلى تراجع المقاطعة الرسمية العربية والإسلامية منذ دخول الدول العربية في حلبة السلام مع دولة الكيان الصهيوني، وحلت محلها مقاطعة المجتمع الأهلي بالبلدان العربية والإسلامية، حيث حققت جوانب إيجابية ملموسة، ولكنها لم تخلُ من بعض الأخطاء، أبرزها افتقادها للمؤسسية والديمومة. ثم استعرضت الدراسة بعض الإشكاليات السياسية والاقتصادية والتنموية التي تعتبر حجر عثرة في تفعيل دعوة المقاطعة الاقتصادية، سواء على الصعيد البيني العربي الإسلامي، أو غياب الدور على صعيد المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتهميش الدور السياسي للمال العربي.

ثم طرحت الدراسة مجموعة من الآليات على صعيد دوائر ثلاث، هي: الحكومات، ومجتمع الأعمال، والمجتمع الأهلي. وركزت الدراسة على أن المجتمع الأهلي، رغم نجاحه في تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية؛ إلا أنه يجب ألا يُفهَم على أنه بديل لدور الحكومات ومجتمع الأعمال، وينبغي وضع الحكومات العربية والإسلامية أمام مسئولياتها التاريخية تجاه القضايا التي تخص مقدرات ومقدسات الأمة.

وأشارت الدراسة إلى أهمية تفعيل مؤسسات التعاون الاقتصادي العربي الإسلامي الحالية، ومن أهم الآليات التي طرحتها الدراسة لكي يفعلها المجتمع الأهلي هي عدم الاكتفاء بالمقاطعة السلبية والتوجه للمقاطعة الإيجابية، من أجل خلق نموذج تنموي يعتمد على الذات يكون ظهيرًا وسندًا لقضايا الأمة السياسية وغيرها.



سلاح المقاطعة الاقتصادية.. الجدوى والآفاق

عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

مقدمة:

على مدار العقدين الماضيين وقعت مجموعة من الأحداث السياسية والثقافية في العديد من البلدان الإسلامية، مما دعا بعض مؤسسات المجتمع الأهلي بالبلدان الإسلامية إلى تبني دعوة المقاطعة الاقتصادية، بكل ما تحمله من أبعاد تتجاوز الجوانب المادية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج تشمل الأبعاد المعنوية المرتبطة بالقيم الاقتصادية الغربية السائدة تجاه تلك الدول التي مارست العدوان على البلدان الإسلامية، أو المؤسسات التي تدعم الدول المعتدية.

ومن أبرز تلك الأحداث ممارسات الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وخاصة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧م، وقيام أمريكا باحتلال أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣م، ومساندة العديد من الدول والمؤسسات الاقتصادية الغربية لممارسات إسرائيل، وكذلك ما ظهر في الغرب من رسوم مسيئة للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم خلال عام ٢٠٠٥م، بالإضافة إلى الاستهانة ببعض القيم الإسلامية من قبل مؤسسات ثقافية وسياسية غربية، مثل منع بناء المآذن في سويسرا، ومنع الحجاب بمدارس فرنسا، والتضييق على النقاب، إلى غير ذلك.

وقد أحدثت فعاليات المقاطعة تأثيرًا مباشرًا على كيانات اقتصادية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، مثل سلسلة متاجر سنسبري التي قررت إغلاق فروعها بمصر(١)، أو بعض شركات المياه الغازية، والمطاعم الشهيرة التي نظَّمت حملات إعلانية ضخمة لتوصيل رسالة مفادها أنها استثمارات قُطْرية عربية، ولا علاقة لها بالشركات الأم، أو أن المقاطعة سوف تؤثر على الأوضاع الاجتماعية للعديد من الأسر من خلال تسريح العمالة، في حالة استمرار المقاطعة وانخفاض إنتاجها ومبيعاتها، كما حقّقت المقاطعة نتائج إيجابية تمثلت في تقديم شركة (آرلا فودز) الدنمركية اعتذارًا للمسلمين عن الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم.(٢)

ولكن الدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية مع الدول ذات المواقف السلبية تجاه الإسلام ودوله، كانت محل أخذ ورد من قبل البعض، بسبب النتائج التي يمكن أن تؤدي إليها المقاطعة من حيث التأثير، وكذلك ما سيترتب عليها من آثار سلبية على البلدان الإسلامية، نظرًا للتبعية الاقتصادية، أو تضرّر العاملين بمشروعات مشتركة

(١) متاجر سينسبري البريطانية تقرر الانسحاب من مصر: http://news.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=13441&q = تاريخ الزيارة ٢٠١٠/٨/٦م

(٢) د. محمد أل عباس، المنتجات الدنمركية وقوة الاستهلاك وقواعد اللعبة الجديدة، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، تاريخ الزيارة ٢٠١٠/٨/٣م:
http://www.aleqt.com/2006/03/24/article_4699.html

أو استثمارات أجنبية في بلدان إسلامية.

وتتناول هذه الدراســة قضية المقاطعة الاقتصادية، لتجيب على تساؤل رئيس هو: في ظل سيطرة النظام الرأســمالي الغربي على مقدرات الحياة الاقتصادية، وعولمة مؤسســات هذا النظام حول العالم، هل يمكن عمليًا طرح فكرة المقاطعة الاقتصادية لأي دولة؟ أم أن هذا الطرح دعائي ورمزي أكثر منه واقعي؟

وللإجابة على هذا التســاؤل سوف تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، في تناولها لكافة محاورها، بحكم طبيعة موضوع الدراسة، فهناك دعوات وأُسس اعتمــدت عليها الدعــوة للمقاطعة، كمــا أن هناك أوضاعًا اقتصادية وسياســية تُحتم تناولها بالتحليل لمعرفــة مدى نجاح أو إخفاق الدعــوة لتبني المقاطعة الاقتصادية لأهدافها في ضوء الواقع المعاش.

أولاً: مفهوم وأنواع المقاطعة الاقتصادية

١/١: مفهوم المقاطعة الاقتصادية:

تعتبر المقاطعة أشد أنواع العقوبات الاقتصادية، فمن خلالها تتم عملية المنع التام من التعامل مع دولة ما، أو مع رعاياها، أو مع المؤسســات التابعة لها، أو الجهات والمؤسســات المؤيدة لها، أو الداعمة لسياستها، ومن هنا فهي درجات مختلفة، وتعتبر المقاطعة الاقتصادية أداة سياسية بالدرجة الأولى.(١)

٢/١ : أنواع المقاطعة:

من حيث الجهة الداعية للمقاطعة توجد ثلاثة أنواع هي:(٢)

١- المقاطعة الأهلية: والمقصــود بها المقاطعة غير الحكومية، أو ما يُطلق عليها المقاطعة الشعبية، يدعو لها ويتولى تطبيقها أفراد أو هيئات غير رسمية بدافع من عواطفهم وحماســهم الوطنــي، فيقررون إيقاف التعامل بالبضائــع والمنتجات المســتوردة من الدولة المعتدية، وإيقاف التصدير إليها، والامتناع عن التعامل مع رعاياها.

٢- المقاطعة الرســمية: تفرضها ســلطات الدولة المسئولة ضد جماعات أو دول معتدية.،

٣- المقاطعة الجماعية: التي تقررها منظمة دولية، وتتولى فرضها اســتنادًا إلى السلطة التي تستمدها من ميثاقها، كجزء يفرض علــى الدولة التي انتهكت الميثاق.

ويوجد تقسـيم آخر لصور المقاطعة من حيث الممارسـة وهو:

١- الصورة الســلبية: من خــلال عدم الدخول في أية علاقات اقتصادية مع الدولة المعتدية، ســواء في الميدان التجاري أو المالي أو النقدي.

٢- الصــورة الإيجابية: توفير الســلع والخدمات محليًا؛ لوقف التعامل التجاري والاقتصادي مع الدولة المراد مقاطعتها، أو منافســة منتجاتها في الأســواق الدولية.

٣/١ أهداف المقاطعة:

تعمل المقاطعة علــى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: إحــداث تغيير معتدل نســبيًا في سياســات الدولة المســتهدفة، أو ضرب استقرار حكومة الدولة المستهدفة، أو وقف مغامرة عسكرية محدودة، وإعاقة الإمكانات العسكرية للدولة المستهدفة، وأيضًا إحداث تغيير جوهري في سياسات الدولة المستهدفة.

ثانيًــا: المــبررات والاعتراضــات الاقتصادية على الدعوة للمقاطعة:

على الرغم من فداحة الأحداث التي مر بها العالم الإســلامي، من خلال الاعتداءات على المقدســات

(١) مغاوري شــلبي علــي، المقاطعة العربية لإســرائيل فــي ظل العولمة الاقتصادية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، مارس ٢٠٠٣م، ص ١٥.

(٢) عبد الحافظ الصاوي، المقاطعة الأهداف والأبعاد، موقع المســلم نت http://almoslim.net/node/85403 تاريخ الزيادة ٢٠١٠/٧/٢٥م.



والأوطان والأشخاص، لم تكن الدعوة لمقاطعة المعتدين اقتصاديًّا تمر دون اعتراض من قبل البعض[1]، وقد أتت هذه الاعتراضات **في صور مختلفة، منها:**

١- عدم قدرة المسلمين عن الاستغناء عن الآخر في ظل تدهور سياسي واقتصادي بيِّن، وكذلك في ظل هذه التشابكات الاقتصادية التي أُنجزت بفعل العولمة الاقتصادية. وينطلق أصحاب هذا الرأي من ضعف البنى الاقتصادية والعلمية للعالمين العربي والإسلامي؛ حيث يتم الاعتماد في الحصول على العدد والآلات ووسائل المواصلات والاتصال من خارج الدول الإسلامية والعربية، وحتى الغذاء تعجز الدول العربية عن توفير احتياجاتها منه ذاتيًّا، فبيانات عام ٢٠٠٧م توضح أن الصادرات الزراعية العربية بلغت في نفس العام ١٣,٦ مليار دولار، بينما الواردات الزراعية العربية بلغت ٥٠,٥ مليار دولار، أي أن العجز التجاري العربي في السلع الزراعية فقط يصل إلى ٣٦,٩ مليار دولار[2].

وبالتالي فالدعوة إلى المقاطعة سوف تُورث تراجعًا ملحوظًا في أداء الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولنا العربية والإسلامية.

٢- ضعف التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول العالم العربي والإسلامي، يُفقد الدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية جدواها، وتحقيق الهدف منها. فالبيانات الإحصائية تشير إلى أن حجم التجارة البينية العربية لا يزيد في أحسن الأحوال عن ١٠٪، بينما تبلغ هذه النسبة بين دول الاتحاد الأوروبي ٦٥٪، ومن جهة أخرى لا تمثل الصادرات العربية سوى ٦,٧٪ من إجمالي الصادرات العالمية، وأيضًا الواردات العربية لا تزيد عن نسبة ٤,٣٪[3].

(١) د. حسين شحاتة، المقاطعة الاقتصادية وذلك أضعف الإيمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ١٢

(٢) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩م، الملاحق الإحصائية ص ٢٩٥.

(٣) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق ص ١٣٦.

وفي الوقت الذي تتم فيه الدعوة إلى المقاطعة، نجد جُل الـــدول العربية والإســـلامية تندمج في عضوية المنظمـــات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وما يترتب على هذه العضوية من التزامات، تكبّل مشروع الدعوة للمقاطعة الاقتصادية، بل وتلزم أعضاءها بما يسمى بمبدأ (الدولة الأولـــى بالرعاية)، أي إذا أعطت دولة عضو في منظمة التجارة العالمية مثلًا ميزة تجارية في شكل جمركي أو غيره؛ فإنها ملزمة بتوفير هذه الميزة لكافة الدول الأعضاء.

٣- في الوقت الذي تدعو فيه المقاطعة إلى الامتناع عن اســـتخدام سلع شركات أجنبية تعمل على أراضي الدول العربية والإســـلامية؛ فإن الاستثمارات البينية العربية الإســـلامية تعاني من ضعف وتدنٍّ، وفي حالة وجودها فإنها تتجه إلى الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمضاربـــة، ولا توفر فرص عمل دائمة ومســـتقرة. وتشير البيانات إلى أن الاســـتثمارات العربية البينية المتراكمـــة خلال الفتـــرة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩) بلغت نحو ١٥٥,٨ مليـــار دولار[١]، في حـــين أن أقل التقديرات تشـــير إلى أن حجم الاستثمارات العربية المباشرة في العالم تصل لنحو ١,٥ تريليـــون دولار، وهو ما يعني تواضع وتدني الاستثمارات العربية البينية، فضلاً عن عزوفها عن الدخول في المشروعات الإنتاجية.

٤- تضرر العمالة العربية والإســـلامية بالشركات والمشـــروعات المراد مقاطعتها، مـــن حيث تعرضهم للفصل، ودخولهم في عداد العاطلين، وكما هو معروف فإن المنطقة العربيـــة تُعد من أعلى مناطق العالم من حيث معدلات البطالة، وخاصة بين قطاع الشـــباب، تصل نســـبة البطالة في المنطقـــة العربية نحو ١٥٪، وتزداد بين الشـــباب لتصل إلـــى نحو ٤٠٪[٢]، فتفعيل دعوة المقاطعة ضد هذه المشروعات من شأنه أن يرفع معدلات البطالة.

(١) المؤسسة العربية لضمان الاســـتثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩م، الجداول الإحصائية، ص ٢٤٣.

(٢) المنظمـــة الدولية للهجرة، تقريـــر (تنقل العمالـــة العربية في العالم العربي)، ٢٠١٠، ص ٤٥ وص٥٩.

٥- ثانوية السلع المعلن عن مقاطعتها، فمعظم السلع التي أُعلن عن مقاطعتها تقع في نطاق السلع الغذائية غير الضرورية، أو المطاعم والمقاهي السياحية، بينما القطاعات المؤثرة مثل الاتصالات والصناعة وغيرها، لم تقتـــرب منها دعوة المقاطعة؛ بســـبب عجز الدول العربية والإسلامية علميًّا وإنتاجيًّا عن توفير البديل.

ثالثًا: نمـاذج تاريخيـة وحاضـرة تدلـل علـى (نجاعـة) أو (عـدم جـدوى) سـلاح المقاطعـة الاقتصادية:

٣/١ المقاطعة في ضوء السيرة النبوية:

في السنة الســـابعة من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، عزمت قريش على حصار بني هاشم وبني عبد المطلب؛ لرفضهم تسليم الرسول صلى الله عليه وسلم للمشـــركين، وعلقت بالكعبة صحيفـــة بما اتفق عليه المشـــركون من مقاطعة وحصار لبني هاشم وبني عبد المطلب، تضمنت أن يمتنع المشركون عن الزواج، والبيع، والمجالســـة والاختلاط أو دخول البيوت أو الكلام مع بني هاشم وبني عبد المطلب.

واســـتمر هذا الحصار ثلاث ســـنوات لشِعْب أبي طالب، منعت فيها قريش وصول الطعام والتجارة، كما لجأ المشـــركون إلى المزايدة على أسعار السلع إذا ما حاول أهل الشِعب الحصول على حاجاتهم من الطعام من تجار من خارج مكة. وتذكر كتب السيرة[٣] أن أهل الشِّـــعْب أكلوا الأوراق والجلود، وأنهم لم يســـتطيعوا الحصول على حاجاتهم إلا في الأشهر الحرم.

والدلالة هنا واضحة ســـواء مـــن قِبل قريش أو بني هاشم وبني عبد المطلب، فإصرار قريش على استلام النبـــي صلى الله عليه وســـلم لقتله؛ قد باء بالفشـــل أمام إصرار بني هاشـــم وبني عبد المطلب بمسلميهم ومشـــركيهم على عدم تســـليم النبي صلى الله عليه

(٣) الشـــيخ صفي الدين المباركفوري، الرحيق المختوم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة التاسعة، ١٩٩٢، ص ١٠٩ و١١٠.

وسلم، على الرغم مما لحق بأهل الشِّعب من أذى مادي ومعنوي، وانتهت الجولة بفشل الحصار لقناعة بعض منفذيه بأنه حصار ظالم، وما ترتب عليه من قطيعة أرحامهم. وأنه على الرغم من طول فترة المقاطعة لم يؤثر ذلك على موقف الرسول صلى الله عليه وسلم ولا على موقف بني هاشم وبني عبد المطلب، ولكن هذا الحصار أدى إلى وقع اقتصادي مرهق للأحوال المعيشية لبني هاشم وبني عبد المطلب.

أما الحادثة الثانية، فكانت من قِبل فرد مسلم تجاه قريش، وهو ثمامة بن أثال، فبعد إسلامه وذهابه إلى مكة معتمرًا؛ لامته قريش على إسلامه، فقال: (والله لا يأتيكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما انصرف؛ منع بيع الحنطة لأهل مكة، فجهدوا حتى كتبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسألونه بأرحامهم أن يكتب إلى ثمامة يسمح ببيع الطعام لهم، ففعل صلى الله عليه وسلم).

ظلت قضية احتلال الصهاينة لفلسطين منذ عام ١٩٤٨م، ملهمة لكل تجارب المقاطعة العربية، سواء المقاطعة على الصعيد الرسمي للدول العربية، أو على صعيد المجتمع الأهلي، الذي صعد نجمه ونجحت تجاربه إلى حدٍّ ما في تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية.

والدلالة هنا نجاعة المقاطعة الاقتصادية، وإن كانت من قبل شخص واحد، إلا أنه يملك قرار منع سلعة استراتيجية جعلت أعداء الإسلام يعدلون عن موقفهم، ويطلبون من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يأمر ثمامة ببيع الحنطة لقريش. وهو موقف يمكن البناء عليه في التأصيل لممارسة المجتمع الأهلي ضد العديد من السلع والمؤسسات المعادية للإسلام والمساندة لدولة تحتل بلاد المسلمين، أو تضطهد المسلمين، أو تنال من مبادئ الإسلام.(١)

٢/٣ المقاطعة في ضوء التجارب العربية:

ظلت قضية احتلال الصهاينة لفلسطين منذ عام ١٩٤٨م، ملهمة لكل تجارب المقاطعة العربية، سواء المقاطعة على الصعيد الرسمي للدول العربية، أو على صعيد المجتمع الأهلي، الذي صعد نجمه ونجحت تجاربه إلى حدٍّ ما في تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية، ونشير هنا إلى أهم ملامح التجربتين:

١/٢/٣ المقاطعة على الصعيد الرسمي:

أصدر مجلس جامعة الدول العربية في مايو ١٩٥١م قرارًا بإنشاء جهاز يتولى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة إسرائيل، والعمل على تحقيقها، على أن يكون مقر هذا الجهاز بدمشق، ويتبعه مكاتب فرعية، وفي سبتمبر ١٩٦١م صدر قرار آخر من الجامعة حدد اختصاصات ومهام هذا الجهاز بما يلي:(٢)

المقاطعة السلبية، وتشمل ما يلي:

أ – منع التعامل أو التهريب المباشر بين الدول العربية وإسرائيل وما يتبعه من إجراءات.

ب – منع التعامل أو التهريب غير المباشر من أو إلى إسرائيل عن طريق الدول الأجنبية وما يتبعه من إجراءات.

المقاطعة الإيجابية، وتشمل ما يلي:

أ – منع تدفق رءوس الأموال أو الخبرة الفنية إلى إسرائيل، وبصفة أعم الحيلولة دون تدعيم اقتصاد إسرائيل ومجهودها الحربي.

ب- مراقبة تطور الاقتصاد الإسرائيلي وصناعاتها، ووضع الخطط التي تؤدي إلى عدم تحقيق آمال إسرائيل.

ج – متابعة نشاط إسرائيل الاقتصادي والتجاري والصناعي في الدول الأجنبية، وبصفة خاصة

(١) الشيخ صفي الرحمن المباركفوري، روضة الأنوار في سيرة النبي المختار، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧ هجرية، ص٢٢٩.

(٢) المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل:
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=3121&level_id=740

الآسيوية منها والإفريقية، ووضع الخطط اللازمة لإحباط هذا النشاط، وأهمها منافستها في أسواق صادراتها ووارداتها.

د - ملاحقة الدعايات الإسرائيلية المضللة فيما يتعلق بشئون المقاطعة، ومحاولة دحضها، والكشف عن حقيقة أغراض المقاطعة ومبرراتها.

هـ - حظر التصرفات أو الأعمال التي تُعتبر من قبيل الدعم لاقتصاد إسرائيل. ويقوم المكتب الرئيس بدراسة الوثائق المقدمة من الشركات الأجنبية، وعرضها على مؤتمرات المقاطعة للنظر في حظر التعامل معها أو رفع الحظر المفروض عليها).

إلا أن تجربة المقاطعة الرسمية وُضعت على المحك، وتراجع أثرها بعد دخول مصر في نهاية السبعينيات، ثم الأردن بمطلع التسعينيات في اتفاقيات سلام مع دولة الكيان الصهيوني، وما تلا ذلك من دعوة تخفيف المقاطعة من قبل الدول العربية في مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، والذي أعقبه اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فحُجمت المقاطعة العربية، وتم تجميد عمل مكتب المقاطعة العربية، ولم تكتمل مراسم عقده رسميًا منذ سنوات بسبب عدم حضور ممثلي الدول العربية، واكتمال النصاب القانوني.

ولم يتوقف تراجع الموقف الرسمي من المقاطعة عند هذا الحد، بل شهد دخول موريتانيا في تبادل دبلوماسي مع إسرائيل (بعد الانقلاب العسكري الأخير في موريتانيا قررت الحكومة الموريتانية قطع علاقتها، وإلغاء التبادل الدبلوماسي مع إسرائيل)، وكذلك دخلت بعض دول الخليج في نهج تناسي المقاطعة؛ فأنشأت مكاتب للتمثيل التجاري مع إسرائيل.

ويعد من أكبر الخسائر المرتبة على تراجع المقاطعة الرسمية العربية لإسرائيل: انفتاح الدول الإفريقية والآسيوية وبعض من دول أمريكا اللاتينية على دولة إسرائيل، بعد أن وجدت بعضَ الدول العربية نفسها، صاحبة الصراع مع إسرائيل قد فتحت ذراعيها للتعامل المباشر مع إسرائيل، فوجدت إسرائيل مساحات واسعة ساعدت على إنعاش اقتصادها وتعاملاتها التجارية خارج نطاق المحيط الأوروبي.

كما هدفت معظم الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية إلى دمج دولة إسرائيل في اقتصاديات المنطقة، وهو ما يعني بشكل مباشر تقويض المقاطعة الرسمية. وأبرز هذه الاتفاقيات: اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، التي تضم من الدول العربية (مصر، المغرب، تونس) وفي الطريق ليبيا وسورية ولبنان.

٣/٢/٢ تجريد النفط العربي كسلاح للمقاطعة:

جُرب النفط كسلاح فعّال في الصراع العربي الإسرائيلي في عام ١٩٧٣م، وكان الأداء العربي في هذا المجال إيجابيًا، غيَّر من مجريات الصراع على الصعيد الدولي، ولكن منذ ذلك التاريخ لم يُستخدم النفط كورقة ضغط في أي شكل من أشكال الاعتراض على كافة الممارسات ضد الدول العربية والإسلامية. بل تعلم الغرب الدرس؛ فعمد إلى إنشاء وكالة الطاقة الدولية، من أجل تغيير طبيعة سوق النفط، وتحويله من سوق للبائعين إلى سوق للمشترين، بمعنى أن تكون الكلمة العليا فيه للمشترين لا البائعين، كما حقق الغرب مخططه بالتواجد العسكري في منابع النفط العربي، بعد أزمة الخليج الثانية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أصبح لدى ملاك النفط العربي قناعة بأن النفط سلعة دولية تقع خارج نطاق الصراعات الدولية والإقليمية.

وما نخلص إليه في هذا المجال هو خروج المقاطعة الرسمية بشكل كبير من إطار عملها، ولم يعد لها وجود إلا في عدة دول عربية وإسلامية لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، وقد كُبلت المقاطعة الرسمية بالعديد من القيود، التي هي من صنع الدول العربية والإسلامية أو من صنع الغرب وأمريكا.

وما يمكن قوله هنا أن المقاطعة الرسمية لإسرائيل

استطاعت أن تُلحق بإسرائيل خسائر مباشرة قدرت في عام ١٩٥٦م بنحو ٥٠ مليون دولار، ووصلت الخسائر التراكمية في عام ٢٠٠١ إلى نحو ٩٥ مليار دولار[١]. وقد تنفست إسرائيل الصعداء بعد اتفاقيات السلام، وتخفيف المقاطعة العربية الرسمية؛ حيث أنشأت أكثر من ٥٠ سفارة جديدة في مختلف أنحاء العالم، فضلاً عما حققته في ظل اقتصاديات السلام من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة في الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.[٢]

٣/٣ المقاطعة على صعيد المجتمع الأهلي:

جاء أداء المجتمع الأهلي العربي والإسلامي في مجال المقاطعة الاقتصادية لأمريكا وإسرائيل ومؤخرًا الدنمرك، كرد فعل على الأداء السلبي على الصعيد الرسمي للحكومات العربية والإسلامية، فعلى الرغم من كل التجاوزات تجاه المقدسات والقيم الإسلامية، وعلى العديد من الشعوب والأراضي العربية والإسلامية، تحظى العلاقات الرسمية العربية الإسلامية بعُرَى وطيدة مع كل من أمريكا وإسرائيل.

المقاطعة الرسمية لإسرائيل استطاعت أن تُلحق بإسرائيل خسائر مباشرة قدرت في عام ١٩٥٦م بنحو ٥٠ مليون دولار، ووصلت الخسائر التراكمية في عام ٢٠٠١ إلى نحو ٩٥ مليار دولار. وقد تنفست إسرائيل الصعداء بعد اتفاقيات السلام، وتخفيف المقاطعة العربية الرسمية.

ويلاحظ أن الدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية التي تبنتها جماعات المجتمع الأهلي قد نمت مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧م، ثم توالت الأحداث، وأصبح الحديث عن المقاطعة الاقتصادية متجددًا مع كل حدث يمس مقدرات الأمة العربية والإسلامية.

وقد ساعد على تفعيل دعوة المجتمع الأهلي تجاه المقاطعة مجموعة من العوامل، منها: زيادة الوعي لدى المجتمعات الإسلامية بالمخططات والمصالح المشتركة بين أعداء الإسلام، وأن سبب أفعالهم هو موقفهم العدائي من الإسلام وأهله، وخاصة بعد كتابات بعض قادة الرأي في الغرب بأن الإسلام أصبح عدوهم الأول بعد سقوط الشيوعية مطلع التسعينيات. وفهم قادة المجتمع الأهلي لأهمية الجانب الاقتصادي في الصراع، وتأثيره على الدول والمؤسسات الداعمة لأعداء الإسلام.

وبالإضافة إلى ما أتاحته ثورة الاتصالات والمعلومات من آلية لتفعيل التواصل وسرعة اتخاذ موقف تجاه الكيانات المراد مقاطعتها اقتصاديًّا. كما كان هناك دور بارز لاستعداد البعض للاستغناء عن العديد من السلع المدرجة في القوائم الخاصة بالمقاطعة، وتقديم البدائل للسلع المراد مقاطعتها. كما استطاعت بعض مؤسسات المجتمع الأهلي أن تقيم صورًا من التنسيق بين مجهودتها في مجال المقاطعة الاقتصادية، كما حدث في النقابات المهنية المصرية؛ حيث أنشأت لجنة للتنسيق فيما بينها حول جهود المقاطعة لأمريكا وإسرائيل.

ونستطيع القول بأن حملات المقاطعة الأهلية حقّقت نجاحات ملموسة، وبخاصة تجاه المؤسسات العاملة في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن سرد بعضها على سبيل المثال، مثل انسحاب سلسلة متاجر سنسبري الإنجليزية من مصر، وتوقف أحد خطوط إنتاج شركة «أرلا» الدنمركية بالمملكة العربية السعودية، وتكثيف حملات الدعاية والإعلان من قبل شركات المنظفات والمياه الغازية بمبالغ طائلة، بعد أن ظنّت أن السوق قد دانت لها، فبدت وكأنها تمارس حملات أولية للتعريف بنفسها، وممارسة ما يسميه خبراء الإعلان بالإلحاح الإعلاني، وكذلك لجوء العديد من الشركات العاملة في إطار حق الامتياز التجاري (الفرنشايز) إلى نشر إعلانات على مساحات كبيرة ومتكررة للتبرؤ من

(١) مغاوري شلبي، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) السفير رءوف سعد، الآثار الاقتصادية لعملية السلام المتعثرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، «الندوة» ندوة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد الرابع، العدد الثالث، ديسمبر١٩٩٧م يناير ١٩٩٨، ص٣.

مساندة إسرائيل أو أنها استثمارات أجنبية، وتصدرت إعلاناتها أنها استثمارات عربية خالصة. ولم تجد الشركات الأجنبية من وسيلة للالتفاف على المقاطعة سوى شراء الشركات القطرية الصغيرة، التي تقدم منتجات بديلة، ووجدت نفسها في وضع أفضل يمكّنها من مضاعفة مبيعاتها أضعاف مضاعفة، وقد لُوحظ هذا التصرف تجاه بعض الشركات المنتجة للمياه الغازية وشركات المنظفات.

إلا أن الخطوة النوعية في ممارسة المقاطعة الأهلية هي دخولها في مجال الدواء تجاه شركة (ليلي) التي تقدم دعمًا للمستوطنات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، فقدمت نقابة الصيادلة بمصر قوائم بديلة لكل منتجات هذه الشركة، مما أوجد نوعًا من القبول لدى المستهلك، وتيسير تفاعله مع دعوة المقاطعة.

اتسم نشاط المجتمع الأهلي في قضية المقاطعة بالتفاعل القوي إبان وقوع أحداث بارزة للاعتداء على المقدسات أو الأوطان العربية والإسلامية، وخفوته بعد ذلك، على الرغم من بقاء المشكلات كما هي، بل وتجذرها، وغاب وجود كيانات قائمة بشكل دائم لتحقيق الهدف من المقاطعة.

١/٣/٣ عوامل ضعف المقاطعة الأهلية:

كما ذكرنا أن أداء المقاطعة الأهلية كان ملموسًا بشكل إيجابي، إلا أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى خفوت هذا الأداء، وعدم الوصول إلى أهدافه النهائية، **ومن ذلك:**

١- اتسم نشاط المجتمع الأهلي في قضية المقاطعة بالتفاعل القوي إبان وقوع أحداث بارزة للاعتداء على المقدسات، أو الأوطان العربية والإسلامية، وخفوته بعد ذلك، على الرغم من بقاء المشكلات كما هي، بل وتجذرها، وعدم وجود كيانات قائمة بشكل دائم لتحقيق الهدف من المقاطعة.

٢- غابت المؤسسية عن أداء المجتمع الأهلي تجاه قضية المقاطعة، فاتسمت بالفردية إلا في حالات نادرة، ومن هنا وجدنا حالة التخبط تجاه بعض المنتجات من حيث إدراجها أو حذفها من القوائم المنشورة عن السلع المراد مقاطعتها.

٣- لم يتخذ المجتمع الأهلي خطوات منظمة للتواصل مع القطاع الخاص بالأقطار العربية والإسلامية، وخاصة الشركات التي تقدم سلعًا بديلة، مما يشجّع على الاستمرار في المقاطعة وإقناع المجتمع الأهلي بأنه يؤدي دورًا كبيرًا من مسألة الرواج التجاري وتحقيق مكاسب مادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى غابت مساهمة المجتمع الأهلي في تكوين كيانات اقتصادية تعتمد على المشاركة المادية لعموم المواطنين في شكل شركات مساهمة لإنتاج سلع بديلة، وتقوية الاقتصادات الوطنية.

٤- فهم بعض المتدينين للمقاطعة على أنها تحريم لما أحلّه الله، وأنها لم تصدر بها فتاوى من علماء معتمدين لدى هؤلاء المتدينين، مما أوجد نوعًا من البلبلة لدى الرأي العام.

٤/٣ المقاطعة في ضوء التجارب الدولية:

توجد تجارب عدة للمقاطعة الدولية، وخاصة تلك التي فرضت في إطار المؤسسات الدولية، أو من قبل دول كبرى في صورة عقوبات اقتصادية، كما هو الوضع في حالة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كل من السودان وسورية وإيران وكوريا الشمالية، أو ليبيا والعراق سابقًا، أو في حالات من قبل مجلس الأمن بشأن فرض عقوبات اقتصادية، وسوف نركز هنا على بعض الحالات داخل النطاق العربي الإسلامي.

١/٤/٣ حالة العراق:

أصدر مجلس الأمن عقب اعتداء العراق على أراضي الكويت في عام ١٩٩٠م القرار رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠م، الذي تم بموجبه فرض حظر التجارة مع العراق، وتكوين لجنة لمراقبة قرار الأمم المتحدة، ثم أعقبه بعد عام القرار ٧٠٦ لعام ١٩٩١م بشأن السماح باستبدال كميات محدودة من النفط العراقي لتوفير

الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي.[1]

ثم تلا هذا القرار قرارات أخرى للتعامل وفق مبدأ النفط مقابل الغذاء، إلا أنه يلاحظ أن القرار، ٧٠٦ لعام ١٩٩١م أوجد صندوقًا لعوائد النفط العراقي تكون تحت تصرف الأمين العام للأمم المتحدة. وقد أدى صدور هذا القرار إلى إضعاف العراق بشكل عام سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا، وتردت أحوال الخدمات التعليمية والصحية بشكل كبير قبل سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين، وهو ما دعا بعض المواطنين إلى مغادرة العراق، وتوقف الهجرة إلى العراق، وانحسار تعاملاته التجارية والاقتصادية من خلال الأمم المتحدة.

ونستطيع القول: إن المقاطعة الاقتصادية للعراق من قِبل الأمم المتحدة نجحت لعوامل عدة: أبرزها عدم شرعية قيام العراق باحتلال أراضي الكويت، وحالة الغضب المكتوم من قبل الشعب العراقي تجاه سياسات حزب البعث، وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأخيرًا حالة الضعف العربي.

٢/٤/٣ حالة إيران:

إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران منذ نهاية السبعينيات، أتت مجموعة من قرارات مجلس الأمن لتفرض عقوبات اقتصادية أخرى على إيران، كان آخرها القرار رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٠١٠،[2] بفرض عقوبات على بنوك؛ لشبهة تمويلها برنامج إيران النووي، وكذلك تعرُّض السفن المتجهة إلى إيران أو الخارجة منها للمضايقات في أعالي البحار، وأيضًا حظر بيع أنواع معينة من الأسلحة. ومنذ انطلاق الثورة الإسلامية في إيران وهي تعيش أجواء اقتصادية غير عادية، منذ حرب الخليج الأولى التي استمرت نحو عشر سنوات، ثم البدء في برنامجها النووي، وتفاقم صراعها مع أمريكا. إلا أن النفط كان هو المنقذ للاقتصاد الإيراني بشكل عام، فضلاً عن نجاحها في تحقيق بعض التقدم على الصعيد الصناعي، والانتشار الاقتصادي والتجاري للإيرانيين في محيط الدول الخليجية، مما أوجد لها متنفسًا يخفّف عنها حدة الحصار. إلا أن الحصار ترك بصماته على الأداء الإيراني على الصعيد الاجتماعي؛ إذ تتفاقم مشكلات اجتماعية خطيرة مثل انتشار إدمان المخدرات، والبطالة، والعنوسة.

ويمكن القول في حالة إيران بأن صمودها في وجه العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها يرجع لمجموعة من العوامل، منها: اعتمادها على الجانب الأيديولوجي في صراعها مع الغرب بوجه عام، ومع أمريكا بوجه خاص. وكذلك نجاح السياسة الخارجية الإيرانية في خلق مصالح اقتصادية مع كل من الصين واليابان وروسيا بما يدفعهم لتحجيم المقاطعة الاقتصادية على إيران.

رابعًا: إشكاليات استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية في ضوء التبعية الاقتصادية، والسياسية، والتخلف التنموي، للدول الإسلامية.

تأتي الدعوة للمقاطعة الاقتصادية، في ظل أجواء يخيم عليها تراجع الأوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية، بالدول العربية والإسلامية، سواء على الصعيد القُطْري أو الإقليمي أو الدولي. وبلا شك فإن هذه الأوضاع تضعف موقف الدول العربية والإسلامية تجاه المقاطعة الاقتصادية، أو على الأقل عدم تأثيرها بشكل كبير في تحقيق الهدف منها.

ومما نلمسه على صعد مختلفة من إشكاليات تعوق تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية للدول العربية والإسلامية ما يلي:

١- سيطرت أمريكا كقوة عظمى متفردة بقيادة

(١) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، تاريخ الزيارة ٢٠١٠/٨/٥م.

http://www.paac.org/content_ar.php?id=47

(٢) موقع الجزيرة نت، مجلس الأمن يفرض عقوبات على إيران، تاريخ الزيارة ٢٠١٠/٨/٦

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC951E4B-8949-405F-9247-623685BE8895.htm

النظام العالمي، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ولم تسع الدول العربية والإسلامية لوجود دور جماعي يعبّر عن مصالحها وهويتها في ظل هذا الواقع الجديد، بل كانت الأسرع في الاندماج في منظومة العولمة، بغضّ النظر عما تتعرض له من ظلم وضياع للحقوق في ظل السيطرة الأمريكية.

وقد جنت الدول العربية والإسلامية من موقفها هذا، العديد من السلبيات، مثل إرغام الدول العربية على إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع إسرائيل برعاية أمريكية، وتغييب قضايا الأقليات الإسلامية، وجعلها شأنًا داخليًا كما هو الحال في كشمير والفلبين، وتمكين القوت الأمريكية من إقامة قواعد عسكرية في العديد من البلدان العربية والإسلامية، ووقوع بلدين إسلاميين تحت وطأة الاحتلال الأمريكي وهما أفغانستان والعراق، وانحسار القضية الفلسطينية في إطار صراعات طائفية فلسطينية داخلية.

وحتى بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، والحديث عن إرهاصات نظام عالمي جديد يقلص من النفوذ الأمريكي، لم يختلف الموقف العربي الإسلامي عن أدائه السلبي السابق، وارتضى دور المتفرج، بينما وجدت دول مثل الهند والصين والبرازيل موضع قدم في تلك المساحة لتعبر عن مصالحها وهويتها.

٢- حالة الديكتاتورية والاستبداد السياسي في جُل الدول العربية والإسلامية، مما أوجد حالة من الفصام بين الحكومات والشعوب داخل هذه الدول، كما ساعد هذا الأمر الحكومات على استرضاء الخارج على حساب قضايا الشعوب والأمة الإسلامية، ومن هنا لم تجد الدعوة للمقاطعة الاقتصادية صدًى لدى الحكومات العربية والإسلامية.

٣- عدم وجود ثقل للدول العربية والإسلامية داخل المنظمات الاقتصادية الدولية، واقتصار دورها داخل هذه المنظمات في إطار الحضور لا المشاركة، أو في أحسن الأحوال الأداء في ضوء المصالح القُطرية الضيقة، وغياب الأداء الجماعي، كما هو حال كيانات أخرى مثل الآسيان أو الاتحاد الأوروبي.

٤- تراجع دور المؤسسات العربية والإسلامية على الصعيد السياسي الدولي والإقليمي، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ حيث أصبحت مؤسسات بلا دور، ويُطالب في معظم الأحيان بإلغائها، بدلاً من حالة التجميد التي تعيشها هذه المؤسسات. ومما أضعف دور هذه المؤسسات النظم المؤسّسة لها؛ حيث لا تملك هذه المؤسسات قوة إصدار قرارات ملزمة لأعضائها، فضلاً عن إصدار قرارات تجاه المعتدين على مقدرات الأمة ومقدساتها.

٥- غياب الدور السياسي للمال العربي الإسلامي، والذي يمكن من خلاله ممارسة ضغوط على الأطراف الفاعلة في نصرة قضايا الأمة، ولقد أتاحت الأزمة المالية العالمية فرصة تاريخية لتفعيل الدور السياسي للمال العربي؛ حيث عانت معظم الدول المتقدمة من أزمة سيولة، في حين توفرت السيولة للدول العربية، على الرغم من انتكاسات أسعار النفط، وخسائر هذه الدول في أسواق المال العالمية، فوجدنا رموز وقيادات الدول الغربية تتوجه إلى الدول الخليجية على وجه التحديد لتوجّه جزءًا من السيولة المتوفرة لديها للأسواق الأوروبية والأمريكية.

٦- افتقار الدول العربية والإسلامية إلى وجود توجهات تنموية تتسم بالذاتية، وأصبحت تعتمد بشكل كبير على نماذج تنموية مستوردة، على الرغم من اختلاف المعادلة الاجتماعية بين الدول المصدّرة لنماذجها التنموية وواقع الدول العربية والإسلامية، بينما كانت التجربة الآسيوية مختلفة في هذا المجال؛ حيث عملت على تطويع النماذج التنموية وأجندتها الوطنية، فأصبحت نموذجًا متفردًا يقدم ضمن الأطروحات البديلة.

ويظهر الضعف التنموي بالبلدان العربية والإسلامية من خلال مؤشرات التنمية المختلفة التي تصدرها

المؤسسات الاقتصادية الدولية، فمعظمها يصنّف ما بين دول متوسطة النمو أو الأقل نموًا، باستثناء ماليزيا، ولا يصعد بالدول الخليجية إلى مصافّ الدول مرتفعة التنمية البشرية سوى مؤشر متوسط دخل الفرد، وهو لا يعود في بلدان الخليج لنشاط إنتاجي بقدر ما يعود لنشاط ريعي من النفط.

٧- بقاء النزاعات العربية العربية على الحدود، بل ووجود حروب أهلية كما هو الوضع في السودان، أو عدم استقرار النظم السياسية مثل اليمن وموريتانيا والجزائر، والعراق، وآخر هذه المآسي العربية ما أعلن عنه أحد أفراد واحدة من الإمارات العربية باستعانته بإسرائيل من أجل عودته إلى منصب ولي العهد.[1]

تراجع دور المؤسسات العربية والإسلامية على الصعيد السياسي الدولي والإقليمي، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامية، حيث أصبحت مؤسسات بلا دور، ويُطالب في معظم الأحيان بإلغائها، بدلاً من حالة التجميد التي تعيشها هذه المؤسسات.

خامسًا: آليات تفعيل المقاطعة إزاء الدول والكيانات التي تنتهك حقوق الأمة الإسلامية وتمسّ أمنها وسيادتها:

يمكن للمقاطعة الاقتصادية أن تحقق أهدافها تجاه الدول المعتدية على الأمة الإسلامية، من خلال عدة دوائر، تتمثل في الحكومات ومجتمع الأعمال، والمجتمع الأهلي، ومن الأفضل أن تعمل هذه الدوائر مجتمعة، ولكن في ضوء الواقع المعاش، فإنه من الصعوبة بمكان أن يتحقق ذلك في الأجل القصير؛ نظرًا لجوانب النقص التي تعتري كلاً من الحكومات ومجتمع الأعمال، ويبقى المجتمع الأهلي أكثرها إيجابية ومرونة في تفعيل آليات المقاطعة الاقتصادية. ومع ذلك نطرح في هذه السطور تصورًا لما ينبغي أن تؤديه الحلقات الثلاث في إطار المقاطعة الاقتصادية.

١/٥ الحكومات:

تستطيع الحكومات العربية والإسلامية أن تتخذ خطوات إيجابية تجاه قضية المقاطعة، من أهمها:

- عدم التضييق على حركة المجتمع الأهلي النشطة في هذا المجال، وإتاحة الفرصة لها لتنظم صفوفها، والسماح بإنشاء اتحاد عام ينسّق عملها.
- صدور تعليمات إلى أجهزتها للاتجاه قدر المستطاع لتوفير احتياجاتها محليًا، أو من خلال الدوائر العربية والإسلامية، فإن لم يكن فمن خلال الدول البعيدة عن تأييد إسرائيل، ولا يُشترط أن يكون ذلك من خلال قرارات أو قوانين سيادية مكتوبة.
- تفعيل دور مكتب المقاطعة العربية الذي يتخذ من دمشق مقرًا له، ويعمل من خلال جامعة الدول العربية.
- التأثير في أسواق المال والجهاز المصرفي للدول التي تساند إسرائيل والدول المعتدية على الإسلام وأهله، من خلال تحويل الاستثمارات، وتوجيهها إلى داخل الدول الإسلامية أولاً، ثم الدول المساندة للحقوق العربية والإسلامية.
- العمل على إيجاد عملات عربية وإسلامية لها قبول دولي، وإن لم يتيسر ذلك فيتم العدول عن استخدام العملات الدولية للجهات المحاربة للإسلام وأهله.
- تفعيل دور النفط كورقة ضغط في مجال المقاطعة.

٢/٥ مجتمع الأعمال:

يمكن أن يتحقق دور مجتمع الأعمال كأفراد أو منظمات الأعمال، من خلال الآتي:

- تصفية الاستثمارات المشتركة مع دولة الكيان

(١) ولي عهد رأس الخيمة المنفي يستعين بإسرائيل للاستيلاء على الحكم، بي بي سي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/07/100729_guardian_shiekh_khaled_qasimi_tc2.shtml
تاريخ الزيارة ٢٠١٠/٨/٥

الصهيوني في أقرب وقت ممكن، وكذلك الأمريكية.

• العمل على توفير السلع والخدمات التي تحتاجها الأسواق الوطنية بسعر وجودة مناسبين.

• عدم التركيز على استخدام تكنولوجيا إنتاجية تعتمد بشكل مباشر على الدول المتعدية على الإسلام وأهله، والتوجه نحو اليابان أو الصين ودول جنوب شرق آسيا؛ باعتبارها دولاً غير منحازة لإسرائيل ومنافسة لأمريكا وتبحث عن مصالحها.

• إقامة استثمارات إنتاجية جادة تحقق قيمة مضافة تستفيد منها الاقتصادات الوطنية.

• أداء حقوق العاملين وتوفير ظروف عمل مناسبة تساعد على العمل وزيادة الإنتاجية، ودفع حقوق الدولة من خلال سداد الضرائب ومديونيات البنوك.

• التوجه نحو الاستثمارات التي تعاني منها اقتصادياتنا من نقص، والبعد عن الاستثمارات المتشابهة، أو الارتباط بالتوكيلات لاستثمارات أجنبية.

• الاستفادة من أسواق المال المحلية، ومحاولة جعلها مصادر للاستثمار، وليس أداة للمضاربة.

٣/٥ المجتمع الأهلي:

يعتبر الأفراد هم أقوى حلقات الآليات المستخدمة في عملية المقاطعة، ويمكن زيادة تفعيل دورهم من خلال الآتي:

• تقوية الحسّ الديني والقومي بأهمية المقاطعة لدى ذويهم من أبناء وأزواج وجيران.

• التفاعل مع أطروحات المجتمع الأهلي لأشكال المقاطعة.

• تفضيل استخدام المنتجات الوطنية والعربية والإسلامية، أو البديل من الدول الأخرى غير المنحازة لإسرائيل وأمريكا.

• أن توفر المنظمات غير الحكومية مركزًا للمعلومات في شكل جمعية أهلية، أو شركة مساهمة لا تهدف إلى الربح، لتقديم الأبحاث والدراسات الخاصة بعملية المقاطعة بكافة جوانبها لكي تحقق أهدافها.

• الاهتمام بقيم العمل والإنتاج داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية، باعتبار أن قوة الاقتصادات الوطنية أهم مقومات المواجهة.

دعوة المقاطعة الاقتصادية، أظهرت طبيعة الأمة الإسلامية من كونها مازالت تملك مقومات قوتها، عندما أتيحت لها حرية التعبير عن رأيها وهويتها. وفي ظل تراجع جُل الدول العربية والإسلامية عن تبني مشروع المقاطعة الاقتصادية، فإن فُرص المجتمع الأهلي تأتي في الصدارة لتفعيل المقاطعة الاقتصادية

• البعد عن التمادي في السلوك الاستهلاكي، لتفادي سلبيات العولمة، التي حرصت على شيوع الاقتصاديات الاستهلاكية التي لا تتناسب مع اقتصاديات الدول العربية والإسلامية.

• وجود مركز تنسيق بين المؤسسات المعنية بالمقاطعة، تكون مهمته الأولى إجراء عملية متابعة دقيقة لجمع ما صدر عنها من بيانات تؤيد المقاطعة، ومتابعة تنفيذها، والإشراف على ما ورد من هذه البيانات من سلع وشركات وأسماء ووكلاء لشركات أمريكية وإسرائيلية.

سادسًا: التوصيات والمقترحات:

من خلال ما سبق يمكن الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة، بأن المقاطعة الاقتصادية لها جدواها الملموسة، وليست طرحًا دعائيًا أو رمزيًا، وغالبية معوقات أو عدم تفعيل المقاطعة الاقتصادية هي عوامل داخلية، يمكن التغلب عليها، كما أن تحدّي العوامل الخارجية سوف يفجّر طاقات الأمة إذا ما اعتبرت أن تدبير احتياجاتها فرض عين، ولقد لمس أثر المقاطعة الاقتصادية قديمًا وحديثًا، ومن هنا توصي الدراسة بما يلي:

• تبني المؤسسات والحركات الإسلامية التأصيل لدعوة المقاطعة الاقتصادية لكل من يحارب الإسلام وأهله، والتركيز على الجانب التوعوي لدى المستهلكين، وأن قوة الأمة الاقتصادية هدفٌ لقوتها السياسية، واستعادة حقوقها.

• في ظل المرجعية الرأسمالية الحاكمة لمقدرات الاقتصاد العالمي، ينبغي التركيز على لغة المصالح الاقتصادية، بحيث تكون المعاملات الاقتصادية على مستويات الدول ومجتمع الأعمال مصحوبة برسائل تؤيد الحق العربي الإسلامي في استعادة حقوقه، والحفاظ على هويته.

• تفعيل المؤسسات العربية الإسلامية الموجودة حاليًا، مثل الاتحادات العربية النوعية، التي يزيد عددها عن نحو ٦٠ اتحادًا نوعيًا، أو غرف التجارة العربية الإسلامية، أو مجموعة الثمانية للتنمية التي تضم أكبر ثمانية بلدان إسلامية، بما يؤدي إلى وجود تعامل تجاري اقتصادي نشط في المرحلة المقبلة.

• الدفع لتوظيف المال العربي سياسيًا في ضوء المصالح العربية الإسلامية، وخاصة بعد ظهور ملامح خريطة جديدة للقوى الاقتصادية العالمية.

• تشجيع استخدام المنتجات القطرية والعربية الإسلامية، كنوع من المقاطعة الإيجابية، وخاصة في ظل توافر سلع بديلة على الصعيد التكنولوجي من ماليزيا وإندونيسيا، أو سلع تقليدية وسيارات من تركيا، أو أدوية من مصر والأردن، مع مراعاة أن تكون المنتجات للشركات الوطنية وليست الأجنبية.

• تشجيع الحكومات العربية والإسلامية على الخروج من وضع الصراع والمشاحنات والطائفية إلى روح الأخوة والتعاون، ويكون ذلك من خلال تبني النخبة الحديث عن أهمية هذا الطرح، وأنه من أهم عوامل تقييم الحكومات.

• العمل على تصحيح منطلقات مجتمع رجال الأعمال في ممارسة العمل الاقتصادي والتجاري، بحيث يكون أداؤهم مكملاً لأدوار الحكومات والمجتمع الأهلي، والتركيز على سدّ احتياجات الدول من خلال صناعات ومنتجات وطنية، والخروج من التبعية الاقتصادية، وأن مساحات التعاون الاقتصادية مع ٥٧ دولة إسلامية ونحو ١,٥ مليار مستهلك أرحب من غيرهم.

خاتمة

من أبرز معالم الدولة الحديثة في العالم العربي والإسلامي، أنها أعلت من سلطة الدولة وأضعفت سلطة الأمة، وخاصة أن التجربة العربية الإسلامية غابت عنها ملامح الحكم الرشيد أو الشورى الإسلامية، فضُيعت دولة القانون.

ولكن دعوة المقاطعة الاقتصادية، أظهرت طبيعة الأمة الإسلامية من كونها ما تزال تملك مقومات قوتها، عندما أتيحت لها حرية التعبير عن رأيها وهويتها. وفي ظل تراجع جُلّ الدول العربية والإسلامية عن تبني مشروع المقاطعة الاقتصادية، فإن فُرص المجتمع الأهلي تأتي في الصدارة لتفعيل المقاطعة الاقتصادية، كما يحتاج مجتمع الأعمال إلى دعم قوي ليكون مكملاً لدور المجتمع الأهلي؛ حيث إن مجتمع الأعمال في البلدان العربية والإسلامية لا يزال يعمل في حضن الحكومات، وهو امتداد طبيعي لاقتصاديات العولمة؛ حيث ترسخت لديه أولوية المصالح الاقتصادية وتعظيم الربح.

وإذا كنا نأمل في قيام المجتمع الأهلي بهذا الدور، فينبغي أن ينطلق من قاعدة أنه ليس بديلاً عن الحكومات في الدول العربية والإسلامية، وإنما دوره هو دور المكمل، حتى لا نعفي هذه الحكومات من مسئولياتها التاريخية، تجاه واجباتها في ظل حالة الهوان والضعف للأمة.

كما لا يجب التهوين أو التهويل من دور المجتمع

الأهلي في دعوة المقاطعة الاقتصادية، فإنه أداه رغم الملاحظات التي أوردناها في متن الدراســـة، وأعاد روابط مهمة حاول البعض إزالتها، مثل الأخوة الإسلامية، وأن مقدسات الأمة وقيمها لا تتسم بالقُطرية، بل هي كلّ لا يتجزأ. ففي إبان تفاعل رجل الشـــارع مع دعوة المقاطعة حدثت موجات انزعاج كبيرة لدى المعنيين، ولولا مخافة الحكومات العربية والإســـلامية من توظيفها لصالح المشروع السياسي للإسلاميين لكان للمقاطعة الاقتصادية من جانب المجتمع الأهلي شأن ونتائج أخرى.

ولكن على المجتمع الأهلي، وهو يؤدي دوره في مجال المقاطعة الاقتصادية، أن يعتمد المؤسســـية، والتنســـيق بين روافده المختلفة، وأن يتســـم العمل في مجال المقاطعة بالديمومة، وليس فقط إبان وقوع حوادث عارضة من قبـــل أعداء الأمة، وأن يتوفر مركز معلومات لدعم حركة المقاطعة، وأن تنتقل جهود المجتمع الأهلي من المقاطعة السلبية إلى المقاطعة الإيجابية.

معلومات إضافية

المقاطعة الاقتصادية في أزمة الرسوم الدانماركية:

– بعدما قامت الصحف الدانماركية ـ وتبعتها بعض الصحف الأوروبية الأخرى ـ بنشر الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، ظهرت الدعوات إلى المقاطعة الاقتصادية للمنتجات والشركات الدانماركية من خلال إعلانات في الصحف، ووسائل الإعلام، وعبر خطباء المساجد.

– استجابة لدعاوى المقاطعة بدأت أسواق كبرى على امتداد العالم العربي والإسلامي، كما في السعودية بسحب المنتجات الدانماركية، ومن بينها مثلاً أسواق «السعودي مارشيه» التي سحبت المنتجات الدانماركية من أسواقها، واستبدلت بها عبارة «نحن لا نبيع بضائع دانماركية»، و «كان يوجد هنا بضائع دانماركية».

وكانت المجموعة الدانماركية السويدية تصدر إلى السعودية سنويًا بما قيمته ملياري كورون دانماركي/٢٦٨ مليون يورو معظمها منتجات الزبدة والأجبان.

– بدأت شركات دانماركية تطلق تحذيرات من أن حملات المقاطعة لمنتجاتها بدأت تُؤتي أُكلها؛ إذ حذَّرت مجموعة أرلا فودز –أكبر الشركات المصدرة– أن المنتجات الدانماركية مهددة بحملة المقاطعة، وصرح المتحدث باسم الشركة بأن أصحاب المحالّ التجارية يقومون بسحب منتجاتها من أماكن العرض، والعزوف عن استيراد المزيد منها؛ لأن المستهلكين لا يريدون الشراء.

– أكّدت أرقام بيانات اقتصادية أن المقاطعة كبَّدت الدانمارك، خسائر فادحة، وباتت قطاعاتها مهددة بفقدان أكثر من ١١ ألف وظيفة.

– أشار تقرير بنك «يسكا» إلى أن استمرار المقاطعة لمدة عام يعني خسارة القطاعات الإنتاجية الغذائية والزراعية نحو (٣٢٠) مليون يورو، وأكد المدير العام لشركة (أرلا) الدانماركية السويدية «بادر تيبرغ»، أن المقاطعة الإسلامية ضربت عصب الشركة في الخليج، وقد تصل الخسائر اليومية في سوق السعودية وحده ١,٥ مليون دولار.

– نشرت الشركة الدانماركية للأغذية إعلانات في الصحف الصادرة في منطقة الشرق الأوسط تدعو إلى وقف مقاطعة الدول الإسلامية لمنتجاتها، وقالت الشركة – التي تُعد واحدة من كبرى الشركات الأوروبية لمنتجات الألبان –: إنها تواجه ضغوطًا من قِبَل المستهلكين لاتخاذ موقف ضد قيام صحيفة دانماركية بنشر رسوم كاريكاتورية مسيئة إلى شخصية نبي الإسلام.

– اعترفت المتحدثة باسم الشركة بأن نحو ٣٠٠ مؤسسة أو شركة في الدول العربية والإسلامية قاطعت منتجات (أرلا) من بينها الجبن والزبدة والحليب.

– وصف الخبير الدانماركي «كلاوس بيرن ينسن» الوضع في مجلة (سفن للتقنية ٥ /٣/ ٢٠٠٦) بأنه تراجيدي إذا طال.

كان الجانب المهم في حملة المقاطعة، ما بدا من تأثيرات في مسار الأحداث بفعل الضغوط الاقتصادية:

– فوفق إحصائيات نُشرت يوم ٨ سبتمبر ٢٠٠٦م فقد أدّت حملة مقاطعة المنتجات الدانماركية في العالم الإسلامي؛ بسبب نشر الرسوم المسيئة لنبي الإسلام محمد عليه الصلاة والسلام، إلى خسارة مليار كورونة دانماركية، أي ما يعادل ١٣٤ مليون يورو خلال خمسة أشهر.

– نتج عن المقاطعة التي بدأت في ٢٠ يناير ٢٠٠٦م تراجع في الصادرات الدانماركية بنسبة ١٥,٥٪ من فبراير إلى يونيو، وسجلت رقم ٥ مليارات في مقابل ٦ مليارات في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥م، حسب نشرة المعهد الوطني للإحصاء.

– قال «بيتر طاجيسن» رئيس المستشارين في فدرالية الصناعات الدانماركية «دانسك أندوستري» لوكالة الأخبار «رويترز»: «إنه ليس هناك أدنى شك في أن هذه عواقب أزمة الرسوم نشهدها بأعيننا، وإن الأمر جد بالنسبة للشركات التي أصابتها المقاطعة».

– هبطت الصادرات الدانماركية، خاصة إلى المملكة العربية السعودية بنسبة (–٤٠٪) وإلى إيران بنسبة (–٤٧٪)، وهما على التوالي السوق الأول والسوق الثالث عبر العالم الإسلامي للشركات الدانماركية.

– سجلت أكبر التراجعات في دول ليبيا (–٨٨٪)، وسوريا (–٤١٪)، والسودان (–٥٥٪)، واليمن (–٦٢٪).

– كانت أشد الشركات مصابًا هي شركات التغذية، خاصة المنتجة للحليب مثل «أرلا فودز Arla Foods» مما أدى إلى انخفاض صادراتها طيلة تلك الفترة بنسبة ٢٥,٣٪، خاصة إلى السعودية بنسبة (–٩٣٪).

– أما المنتجات الصناعية، التي لا يدركها المستهلكون، فقد تراجعت بنسبة ٧,٤٪ حسب الإحصائيات المنشورة من قبل المعهد.

وفرت المقاطعة الشعبية هامش حركة واسعة لأصحاب القرار السياسي الذين وجدوا في سمة «الشعبية والتلقائية» في حملة المقاطعة مجالاً لنفي أيّ قدرة لهم على التدخل في مسار الحملة، والتحلل بالتالي من أيّ ضغط سياسي (كما عبر عن ذلك وزير الخارجية السعودي مباشرة حينما سئل عن الموضوع، فقال: إن المقاطعة شعبية ولا علاقة لها بسياسة الدولة).

مشروعية المقاطعة كسلاح:

اعتُبرت مسألة الرسوم مما هو خارج نطاق الحرية، بل من الاعتداء الذي يقابل بصور المقاومة المشروعة بمختلف أوجهها، ومنها ما سُمِّي بالجهاد الاقتصادي، وفُصِّلَتْ فيه الكثير من الفتاوى الشرعية، والتي ملخصها:

أن الجهاد الاقتصادي يأخذ حكم الجهاد بصفة عامة؛ فهو فريضة شرعية، وضرورة عقائدية، ولقد جاء مقترنًا بالنفس في العديد من الآيات، ومنها قول الله تعالى في وصف المؤمنين: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقوله تعالى في سورة الصف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ

﴿ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف: ١٠ – ١٣]

ويقول فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في حكم مقاطعة بضائع الدول المعتدية على المسلمين عمومًا والمحتلة لأرضهم: «فمما ثبت بالكتاب والسـنة وإجماع الأمة: أن الجهاد لتحرير أرض الإسـلام، ممن يغزوها ويحتلها من أعداء الإسـلام؛ واجب مُحَتَّم، وفريضة مقدسة، على أهل البلاد المغزوَّة أولاً، ثم على المسلمين من حولهم إذا عجزوا عن مقاومتهم، حتى يشمل المسلمين كافة.

إن الجهاد اليوم لهؤلاء الذين اغتصبوا أرضنا المقدسـة، وشرَّدوا أهلها من ديارهم، وسفكوا الدماء، وانتهكوا الحرمات، ودمروا البيوت، وأحرقوا المزارع، وعاثوا في الأرض فسـادًا.. هذا الجهاد هو فريضة الفرائض، وأول الواجبات على الأمة المسـلمة في المشرق والمغرب. فالمسـلمون يسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، وهم أمة واحدة، جمعتهم وحدة العقيدة، ووحدة الشريعة، ووحدة القبلة، ووحدة الآلام والآمال، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الأنبياء:٩٢] ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] وفي الحديث الشريف: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله»، ﴿ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ ﴾ [الأنفال: ٧٢] ﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٢]

«لمـا أسـلم ثمامة بن أثال الحنفي رضي الله عنه، ثم خرج معتمرًا، فلما قـدم مكة، قالوا: أصبوتَ يا ثمامة؟ فقال: لا، ولكني اتبعتُ خير الدين، دين محمد، ولا والله لا تصل إليكم حبة من اليمامة حتى يأذن فيها رسـول الله صلى الله عليه وسـلم. ثم خرج إلى اليمامة، فمنعهم أن يحملوا إلى مكة شيئًا، فكتبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسـلم: إنك تأمر بصلة الرحم، وإنك قد قطعت أرحامنا، وقد قتلت الآباء بالسـيف، والأبناء بالجوع، فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه أن يخلي بينهم وبين الحمل».

ثـم دعا العلامـة القرضاوي أثناء حملة النصرة إلـى مقاطعة البضائع الدانماركية بقولـه: «ورأيي أن هذه الإسـاءات مصدر للصراع والنزاع بين الأمم والشعوب، ونحن ندعوا إلى السلام وإلى المحبة، لا إلى العداوة ولا إلى البغضاء، وندعوا إلى مقاطعة البضائع الدانماركية، ومن تضامن معها من الدول وأصر على هذا، وهذا من حقنا.. إن بعض من تحدث من الدانماركيين قال: «المسـلمون لا ينتجون ونحن ننتج فكيف يسـتغنون عنا؟» ورد: «والله نسـتطيع أن نستغني عنكم، ببدائل من الشـرق، من الصين، من اليابان، من كوريا، من ماليزيا وغيرها، ونستغني عنكم بما لدى بعضنا، وبالتقلل والتزهد، ولو اضطرنا هذا ولم نجد إلا أن نصوم ونحمي حمى رسولنا صلى الله عليه وسلم لصمنا وجعنا».

المصدر: د. سمير بودينار، الرسوم الدانماركية.. أزمات القيم والهوية وآفاق الفعل الشعبي، التقرير الارتيادي (الاستراتيجي) الرابع لمجلة البيان (العالم الإسلامي.. عوامل النهضة وآفاق البناء)، ١٤٢٨هـ (بتصرف).